مائية في الجزء الجنوبي من الوادي قد هيأ الظروف الملائمة لتكاثر أنواع جديدة من الأحياء مثل الأسماك والطيور المحلية والمهاجرة التي استوطن بعض أصناف منها في الوادي.

وتشمل السياسات العامة الخاصة بالحياة الفطرية النباتية والحيوانية في وادي حنيفة ما يلي :

- جعل بعض أجزاء الوادي الغنية بالحياة الفطرية مناطق محمية.
- اعادة الغطاء النباتي وغرس أنواع مناسبة لبيئة الوادي من الأشجار في بعض أجزاء الوادي عبر مراحل زمنية.
- تنظيم الرعي وحظر قطع الأشجار في الوادي وذلك بتخصيص مناطق يكون الرعي فيها بشكل متعاقب، بما يكفل نجاح خطط اعادة الغطاء النباتي واتمام دورة الحياة للحشائش والأعشاب الرعوية، وذلك وفقاً لبرامج تنظيمية تعدها الهيئة.
- التنسيق مع الجهات الحكومية والعلمية والقطاع الخاص حول مساهمتها في تشجير الوادي والاستفادة من أسبوع الشجرة في ذلك.

ج – الزراعـــــــة :

تتركز الأراضي الصالحة للزراعة في الأراضي الرسوبية من بطن وادي حنيفة، في حين يقل هذا النوع من الأراضي في الأودية الفرعية، خصوصاً في بداياتها من جهة الغرب. وقد تم استغلال معظم الأراضي الصالحة للاستخدام الزراعي في الوادي، حيث كانت الزراعة أحد الموارد الرئيسية لوادي حنيفة، وأهم مصادر الغذاء للتجمعات السكانية حول الوادي الذي لا يزال يزخر ببساتين النخيل ومزارع الخضروات.

وفي الوقت الحاضر قل اعتماد مدينة الرياض والتجمعات السكانية الأخرى في منطقة الوادي على موارده الزراعية.

ونظراً لأن أغلب الأراضي الزراعية تم استثمارها، وحيث أن استصلاح المزيد من الأراضي للزراعة يحتاج الى تكاليف مالية باهظة، عدا أن احتياجات المدينة الى المرافق الترفيهية تتضاعف فان استراتيجية تطوير وادي حنيفة تقوم على المحافظة على الرقعة الزراعية ورفع كفاءتها وأن يقتصر التوسع في هذا النشاط على الأراضي المناسبة لها فقط.

وتشمل السياسات المتعلقة بالزراعة في وادي حنيفة ما يلي :

- توجيه التنمية الزراعية لتتمشى مع متطلبات المقومات البيئية والترويحية والتي تحتاج الى محميات طبيعية وأراضٍ متميزة جمالياً.
- التوسع الرأسي بزيادة الكفاءة الانتاجية للمزارع القائمة، وأن يكون التوسع في استثمار أراضٍ جديدة في الزراعة في حدود قدرة الوادي على تنمية هذا المقوم.
- حماية المزارع من أخطار السيول والفيضانات بتحديد عرض المجرى المائي وحمايته.